

## الفوارق النحوية التركيبية في مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (370هـ) "التوابع دراسة نحوية دلالية"

### Syntactical and Syntactic Differences in Abbreviated Abnormalities of the Qur'an from Ibn Khalawiyyah's Al-Badi' Book (370 AH) Dependencies: a semantic grammatical study

سلامة سليم سلامة يوسف<sup>(1)</sup>

Salama saleem salama yusuf<sup>(1)</sup>

[10.15849/ZJJHSS.231130.02](https://doi.org/10.15849/ZJJHSS.231130.02)

#### الملخص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الفوارق النحوية في كتاب مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مركزاً على اختلاف المعاني باختلاف الحركات الإعرابية، وأن للحركة الإعرابية دور في تغيير الدلالات.  
الكلمات المفتاحية: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، الصفة والعطف والبدل.

#### Abstract

The research aims to shed light on the grammatical differences in the abbreviated book "Shawad al-Qur'an" from Ibn Khalawiyyah's book, focusing on the difference in meanings according to the different syntax movements, and that the syntactic movement has a role in changing the semantics .

**Keywords:** Ibn Khalawayh, Abbreviated Abnormalities of the Qur'an, Adjective, Kindness, and Substitution.

<sup>(1)</sup>An-Najah National University, college of Literature, the Arabic language, Comparative Linguistics

\*Corresponding author: [salamehoud@yahoo.com](mailto:salamehoud@yahoo.com)

Received: 02/08/2023

Accepted: 23/10/2022

<sup>(1)</sup> جامعة النجاح الوطنية، الآداب، اللغة العربية، علم لغة مقارن

\*للمراسلة: [salamehoud@yahoo.com](mailto:salamehoud@yahoo.com)

تاريخ استلام البحث: 2023/08/02

تاريخ قبول البحث: 2022/10/23

## المقدمة

إنّ تسليط الضوء على علوم القرآن والقراءات القرآنية يعملُ الفكرَ، ويذكي جذوة التحليل اللغويّ. وقد اهتمّ العلماء بدراسة القراءات القرآنية إن سبعيةً وإن غير سبعيةً، بدافع ديني، بوصفها سنّةً، فقد تجنّد لهذه العلوم القرآنية لا سيّما القراءات نخبةً من العلماء، نذكر منهم على سبيل المثال أبا عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ) الذي يعدُّ أوّل من جمع القراءات وكانت خمسا وعشرين قراءةً. وجاء من بعده الطبري (ت310هـ)، إلى أن جاء عصرُ ابنِ مجاهدٍ (ت324هـ) الذي صنّف كتابه الموسومَ بـ(كتاب السبعة في القراءات)، ثمّ ألف كتابًا في القراءات الشاذّة اعتمدَ عليه أبو الفتح ابنُ جني (ت392هـ) في مصنفه (المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها). وثمة مؤلّف لابن خالويه موسوم بـ(مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع)، اعتمدَ عليه الباحث؛ ليقف على الفوارق النحوية التركيبية في هذا المصنّف، وركّز الباحث على بعض الآيات التي احتوت على هذه الفوارق من خلال باب التوابع (النعته والعطف والبدل). وقد قارن الباحث تلك القراءات الشاذّة مع رواية حفص عن عاصم، فقد تناول الباحث آية الحج والعمرة في قوله تعالى: "وَأَتُمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ"<sup>(1)</sup>، من حيث النحو في قراءة الجماعة، فكانت العمرة معطوفةً على الحج، فجاءت منصوبةً، وربطت بالسياق الذي وردت فيه، مع التركيز على الجانبين: النحوي والدلالي، وإشارة إلى الحكم الشرعي، ثمّ عرّج الباحث على القراءات الشاذّة، وتطرّق إلى الفارق في الإعراب في حال كون العمرة مرفوعةً بالضمّة، وإعراب الواو في هذه الحالة؛ ومن هنا وجد الفرق النحوي والتعاير الدلالي في الآية، إضافةً إلى الحكم الشرعي، وخرج البحث بنتائج تعلقّت بموضوعات التوابع (النعته والعطف والبدل) وعلاقة ذلك بباقي الأوجه النحوية الأخرى، كالمبتدأ والخبر والاختصاص وغيرها، وقد كان للدلالة دورٌ في توجيه الإعراب لأحدهم.

## الدراسات السابقة

- "القراءات القرآنية الشاذّة في النصف الأول من القرآن الكريم، دراسة نحوية"، رسالة ماجستير، داليا جاد الله، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012م، تناولت فيها الباحثة القراءات الشاذّة في الأسماء والأفعال والحروف وتوجيه النحاة والمفسرين لكلٍ منها.
- "الصيغة الاسميّة في كتب (القراءات الشاذّة)، لابن خالويه، دراسة دلالية"، عليّ الوردّي، مجلة الأستاذ، عدد 220، ج1، سنة 2017م، تناول الباحث صيغ الجمع وصيغ الإفراد وصيغة اسميّة محلّ صيغة فعلية والمقصور والممدود وأبنية المصادر.
- "القراءات وأثرها في التفسير والأحكام"، محمد بازمول، رسالة دكتوراه منشورة، دار الهجرة، السعودية، 1413هـ، وقد استعرض الباحث فيها القراءات القرآنية بشكلٍ عامّ، ودرس القراءات المتواترة والشاذّة.
- "القراءات الشاذّة وأثرها في التفسير"، عبد الله القرشي، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد السابع، جمادى الآخرة، 1430هـ.

(1) سورة البقرة، الآية 196.

• "الترجيح النحوي للقراءة الشاذة على القراءة المتواترة"، عبد العزيز الجهني، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م26، ع2، 2018م، وقد درسها الجهني دراسةً نحويةً وصرفيةً وصوتيةً. وتعليقاً على هذه الدراسات نجد دراسةً تناولت الجانب النحوي مركزة على الاسم والفعل والحرف، وأخرى تناولت صيغ الجمع وبناء الجملة، بينما نجد دراسةً ركزت على الجانب اللغوي وأثره في التفسير، وأخرى ركزت على التفسير والأحكام، والدراسة الأخيرة تناولت القراءات الشاذة من جوانبها النحوية والصرفية والصوتية. وبحثنا سيتناول الفروق النحوية التركيبية، دراسةً نحويةً دلاليةً في القراءات الشاذة، مع التركيز على نماذج من آيات قرآنية في باب التوابع.

**المنهج:** لما كان البحث يركز على تخريج القراءات الشاذة الواردة في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه، فقد اعتمد المنهج الوصفي التحليلي.

**خطه البحث:** قُسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث: المبحث الأول نتناول فيه النعت، والمبحث الثاني نتناول فيه العطف، والمبحث الثالث نتناول فيه البدل، وانتهى البحث بخاتمة.

### تعريف القراءة الشاذة لغاً واصطلاحاً

الشاذ مشتق من مادة (ش، ذ، ز) وهو من شدّ شذوذاً، أي انفرد عن الجمهور وندر. فكلمة شاذة تعني الانفراد والندرة<sup>(1)</sup>. واصطلاحاً: إن القراءة الشاذة ما صحّ سندها ووافقت العربية ولو بوجه، وخالف رسم المصحف العثماني، ومتى اختل ركناً من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء أكانت من السبعة أم عمّن هو أكبر منهم<sup>(2)</sup>.

### المبحث الأول

تناولنا في هذا المبحث القراءات الشاذة التي تتعلق بالنعت الوارد في القراءة المتواترة المتوافرة لدينا، فبدأنا بها، ومن ثم عرّجنا على القراءات الشاذة للمقارنة، وبيان الفوارق النحوية والدلالية في النعت الحقيقي والنعت السببي والنعت المقطوع على النحو الآتي:

### النعت الحقيقي

قال تعالى: "وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ"<sup>(3)</sup>.  
قرأ مجاهد والجدري "بسم الله مجريها"، وقرأ الحسن "مجريها ومرسيها"، وكلاهما قرأ بضم الميم<sup>(4)</sup>.

(1) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص334.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص15.

(3) سورة هود، الآية 41.

(4) ابن خالويه، المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني به: براجستراسر ص64.

قرئت "مُرساها ومُجرها" بفتح الميم من رسا وجرى، فأما على أنّهما مصدران، أو وقتان، أو مكانان. وقرأ مجاهدٌ والجحدريُّ "مُجربها ومُرسياها"، بلفظ اسمِ الفاعلِ مجروريّ المحلِّ صفةً لله تعالى<sup>(1)</sup>.  
ونجدُ لدى أبي حيانٍ النحويّ في المحيط: "رسا الشيء، يرسو، ثبت واستقرّ"، وفي الصحاح: مُجرها ومُرساها هما مصدران من أُجريت السفينة وأُرسيت، ومُجرها ومُرساها بالفتح من جرت السفينة ورست، وهناك قولٌ للشاعر لببدي<sup>(2)</sup>:

(الكامل)

وَعَنَيْتُ سَبَبًا قَبْلَ مُجْرِي دَاحِسٍ لَوْ كَانَ لِلنَّفْسِ اللُّجُوجِ خُلُودٌ<sup>(3)</sup>

ويقولُ عنترَةُ:

(الكامل)

فصبر تُعارفَةٌ لذلِكَ حُرَّةٌ ترسو إذا نفسُ الجبانِ تَطَلَّعٌ<sup>(4)</sup>

وبضمِّ الميمِ يصبُحُ كلُّ منهما من أُجري، وأُرسى، وهما بدلٌ من الله تعالى، وهما في موضعِ جرٍّ، ولا يكونان صفتين إلا على تقدير أن يكونا معرفتين. وقال ابنُ عطية: وهما على هذه القراءة صفتان عائدتان على ذكره في قوله (بسم الله)، وقد ذهب الخليلُ إلى أن ما كانت إضافة غير محضة قد يصح أن تجعل محضة فتعرف.

وعليه يمكن توجيه إعراب مجربها على أنّها صفة لله تعالى، وإضافة غير المحضة بوصفها مشتقاً، تجعل إضافة الضمير لها معرفةً، وتطابق المنعوت وهو لفظُ الجلالة، وليست على البدلية؛ لأنّ البدل أوضح من المبدل منه، وهذا لا يمكن وفق دلالة الآية في رأينا<sup>(5)</sup>.

ففي الآية جاءت مجربها بفتح الميم، وفي القراءة الشاذة جاءت مجربها بضم الميم، فمن قرأ بالفتح أخذها من الثلاثي (جرى، ورسا)، ومن قرأها بضم الميم أخذها من ثلاثي مزيد بحرف، من أُجري وأُرسى، ونرى أنّها صفة لله تعالى، ويعود ذلك إلى دلالة الآية.

قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ"<sup>(6)</sup>

"قرأ يحيى بن وثاب إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين" قرأها النبي صلى الله عليه وسلم - وابن محيصن<sup>(7)</sup>.

(1) القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ص 364. والزمخشري: الكشاف، ص 484.

(2) الجوهري، الصحاح، ص 2301، مادة جرى. والأنلسي، ابو حيان، البحر المحيط، ص 226.

(3) ديوان لببدي، دار صادر، بيروت، ص 46.

(4) الديوان، تحقيق محمد مولوي، المكتب الإسلامي، 1964، ص 85.

(5) تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود، ج 5، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1993م، ص 226.

(6) الذاريات، الآية 58.

(7) ابن خالويه، المختصر، ج 2، ص 148.

قال أبو الفتح: "تَحْتَمِلُ أمرين: وصفاً للقوة، فذكره على معنى الحبل، ويريدُ قوة الحبل، أو أن يكونَ أرادَ الرفعَ وصفاً للرزاق، إلا أنه جاءَ على لفظِ القوةِ لجوارها إياهُ على قولهم: حَجْرُ ضَبِّ خَرِبٍ، فإن قلت: إنَّ القوةَ مؤنثةٌ، والمتينَ مذكَّرٌ، فكيفَ جازَ أن يُجرىها على الخلافِ بينهما؟ إنَّ القوةَ هنا إنَّما المفهومُ منها الحبلُ، فقد وردَ في تاج العروسِ التمتينُ المأخوذةُ من المتينِ وتعني خيوطاً تشدُّ بها أوصالُ الخيام<sup>(1)</sup>، فكأنه قال: إنَّ الله هو الرزاقُ ذو الحبلِ المتينِ، وأيضاً المتينُ فعيلٌ، وقد كثرَ مجيءُ فعيلٍ مذكراً وصفاً للمؤنثِ، كقولهم حلةٌ قشيبٌ، وملحفةٌ جديدٌ"<sup>(2)</sup>.

وعلى ذلك يكونُ الجرُّ على النعتِ للقوة، وإن كانتْ أنثى في اللفظِ، فهي مذكَّرٌ في الدلالةِ على الحبلِ، وهنا نجدُ الدلالةَ وَجْهَ الإعرابِ، ومعنى المتينِ الشديداً القوةَ، وقرئَ بالرفعِ صفةً لـ(ذو) وبالجرِّ صفةً للقوةِ على تأويلِ الاقتدار<sup>(3)</sup>.

ونجدُ أنَّ المتينَ نعتٌ للرزاقِ أو صفةً لـ(ذو)، لأنَّ القوةَ مضافٌ إليه، أما المتينُ على المجاورةِ فهو ما لا نراه، ويقولُ مكِّي بنُ أبي طالبٍ القيسي: "هو نعتٌ للرزاقِ أو لذي القوةِ، أو على إضمارِ مبتدأٍ أو نعتٍ لاسمٍ إنَّ على الموضوعِ، ويهمنا الخفضُ؛ إذ جعله نعتاً للقوةِ وذكرَ؛ لأنَّه تأنيثٌ غيرُ حقيقيٍّ"<sup>(4)</sup>.

**وحاصلُ القراءة:** أنَّ المتينَ صفةً لـ(ذو) أو للرزاقِ كما هو في قراءةِ حفصٍ عن عاصمٍ، أما أن تكونَ صفةً للقوةِ فقد كانَ للدلالةِ الأثرُ في ذلك؛ لأنَّ المتينَ صفةً للحبلِ، ولكنَّ السياقَ والمعنى يرجحانِ الصفةَ للرزاقِ أو لـ(ذو)، والفرقُ النحويُّ في أنها صفةٌ للرزاقِ بالرفعِ في قراءةِ الجماعةِ، وبالجرِّ صفةً للقوةِ في القراءةِ الشاذةِ.

### النعتُ السببيُّ

قال تعالى: "أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ"<sup>(5)</sup>.

قرأ أنسُ بنُ مالكٍ: "كشجرةٍ طيبةٍ ثابتٍ أصلها"<sup>(6)</sup>.

ففي قراءةِ أنسٍ وصفٌ للشجرةِ بالثبوتِ، وعلَّلَ صاحبُ الكشافِ ذلكَ بقوله: "مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ، فهو أقوى معنى من قولك: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه؛ لأنَّ المخبرَ عنه إنَّما هو الأبُ لا الرجلُ، فقراءةُ الجماعةِ أقوى معنى، وأكد ذلكَ أبو الفتحِ بقوله: قراءةُ الجماعةِ (أصلها ثابتٌ) أقوى معنى؛ وذلكَ أنَّك إذا قلتَ: ثابتٌ أصلها فقدَ أجريتَ ثابتاً صفةً للشجرةِ، وليسَ الثباتُ لها، وإنَّما هو للأصلِ، ولعمري إنَّ الصفةَ إذا كانتْ في المعنى لما هو سببُ الموصوفِ جرتُ عليه، إلا أنَّها إذا كانتْ له كانتْ أخصَّ لفظاً بهِ.

(1) الزبيدي، تاج العروس، ج36، ص145.

(2) ابن جنى، المحتسب، ج2، ص289.

(3) الزمخشري، الكشاف، ص1055.

(4) القيسي، مكِّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ص689.

(5) إبراهيم، الآية 24.

(6) ابن خالويه، المختصر، 73.

ويقول أبو الفتح: وفي قراءة أنسٍ وجهٌ من القياسِ حسنٌ، في أن الصفة في أصلها اسمٌ مفردٌ وليس جملةً، وهي عنصرٌ من عناصرِ التوابعِ التي هي أسماءٌ، وإن جاءت جملةً حكمت على موضعها بإعرابِ المفرد، وهي واقعةٌ بطبيعة الحالِ موقعةٌ<sup>(1)</sup>.

وحاصلُ القراءاتِ: أن "أصلها ثابت" كانت في قراءة الجماعة، وإعرابها: أصلٌ مبتدأ، والهاءُ مضافٌ إليه، وثابتٌ خبرٌ، والجملةُ في محلِّ جرِّ صفةٍ للشجرة، ولكنها في القراءة الشاذة جاءت "ثابتٌ أصلها"، فثابتٌ صفةٌ مجرورةٌ، وأصلها فاعلٌ للصفة المشبهة ثابت، وهنا الفرق في النحو بين القراءتين، إلا أننا نجد في التركيب الأول وهو أصلها ثابت قوةً في المعنى والدلالة.

### النعته المقطوع

قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بَبَيْعِكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفُوزُ الْعَظِيمُ (111) التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ"<sup>(2)</sup>.

قرأ ابن مسعود: "التائبين العابدين" إلى آخر الآية<sup>(3)</sup>.

وقراءة الجماعة: "التائبون العابدون" إلى آخر الآية في قراءة أبي، ويروى أيضاً عن الأعمش: "التائبين العابدين".

وقال ابن جني: "أما رفع (التائبون العابدون) فعلى قطعٍ واستتئنافٍ، أي: هم التائبون العابدون، وأما (التائبين والعابدين...)، فيحتمل أن يكون جرّاً، وأن يكون نصباً، فأما الجرُّ فعلى أن يكون وصفاً للمؤمنين في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بَبَيْعِكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفُوزُ الْعَظِيمُ)"<sup>(4)</sup>، وهنا نرى أن أبا الفتح قد جسد نحو النص من خلال الربط مع الآية السابقة ربطاً سياقياً، وتجاوز نحو الجملة؛ إذ قاده المعنى أن يصف المؤمنين الواردة في الآية السابقة، فالمؤمنون التائبون العابدون إلى آخر الآية، وأما النصب فعلى إضمار فعلٍ لمعنى المدح، وكأنته قال: أعني أو أمدح التائبين العابدين، كما أنك مع الرفع أضمرت الرفع لمعنى المدح<sup>(5)</sup>. ويتفق العكبريُّ معه في إعرابها صفةً للمؤمنين، أو بإضمار فعلٍ أعني للمدح، ونرى أنه نعتٌ مقطوعٌ مثلما نجد في قوله تعالى: "الحمد لله رب العالمين"<sup>(6)</sup>، يقرأ بالنصب "رب العالمين" والوجه فيه أنه المدح، ويقرأ بالرفع على تقدير هو رب العالمين، وهذا وجهٌ حسنٌ<sup>(7)</sup>. وتقدير هو رب

(1) ابن جني، المحتسب، ج1، ص362.

(2) التوبة، الآية 111-112.

(3) ابن خالويه، المختصر، ص61.

(4) التوبة، الآية 111.

(5) ابن جني، المحتسب، ج1، ص305.

(6) الفاتحة، الآية 1.

(7) العكبري، إعراب القراءات الشاذة، ج1، ص90.

العالمين على قطع النعت، وينسحب ذلك على (التائبون...)، أي: هم التائبون، وفق ما جاء عند مكي بن أبي طالب القيسي، فكتب يقول: "التائبون رفع على إضمار (مبتدأ، أي: هم التائبون، أو على الابتداء والخبر محذوف، قيل: الخبر قوله: الأمرين وما بعده"<sup>(1)</sup>)، لذا عدت القراءة شاذة؛ لأنها قد جرث التائبين وما بعدها صفة للمؤمنين وخالف الرسم العثماني، أو هي مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني أو أمدح.

ومن الشواهد على ذلك قول خرنق بنت بدرٍ من قبائل بكرٍ بن وائل:

(الكامل)

لا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَقْفَةُ الْجُزْرِ<sup>(2)</sup>

النازِلِينَ بِكَلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيْبِينَ مَعَاقِدِ الْأُزْرِ<sup>(3)</sup>

ويروى: النازلون... الطيبون، والرفع على تقدير هم، والنصب على تقدير أعني<sup>(4)</sup>.  
ووردت بالرفع لدى سيبويه فكتب:

لا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَقْفَةُ الْجُزْرِ

النازِلُونَ بِكَلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدِ الْأُزْرِ<sup>(5)</sup>

ويقول أبو حيان: "والصفات إذا تكررت وكانت للمدح أو الذم أو الترحم جاز فيها الاتباع للمنوع، والقطع في كلها أو بعضها، وإذا تباين ما بين الوصفين جاز العطف، وعليه يمكن اتباع النعت للمنوع (المؤمنين)، أو القطع على تقدير (هم التائبون)، مع ترجيح القطع هنا في الآية"<sup>(6)</sup>.  
وحاصل القراءة: أن الفرق يتجلى في وصفها نعتاً مقطوعاً وفق قراءة الجماعة، وصفة للمؤمنين وفق القراءة الشاذة، وكما أن هناك اختلافاً في الرسم العثماني أيضاً.

## النعت والبدل

قال تعالى: "وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِيَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ"<sup>(7)</sup>.

(1) القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ص 337.

(2) حداد، حنا، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم، الرياض، 1984م، ص 87.

(3) العكبري، إعراب القراءات الشاذة، ص 86.

(4) ابن جني، المحتسب، ج 2، ص 198.

(5) سيبويه، أبو بشر بن قنبر، الكتاب، ج 1، ص 102. والعكبري، إعراب القراءات الشواذ، ص 67.

(6) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج 5، ص 107.

(7) النحل، الآية 116.

قرأ (الكذب) بالضمّ مسلمة بن محارب، و(الكذب) قراءة الحسن بالكسر<sup>(1)</sup>، وقد قرئ (الكذب) بالجرّ صفةً لـ(ما المصدرية)، كأنّه قيل: لوصفها الكذب، بمعنى الكاذب. وقرئ (الكذب) جمع كذوب بالرفع صفةً للألسنة، أو بالنصب على الشتم.

أما (الكذب) بالجرّ فبدلٌ من (ما)، في قوله تعالى: "وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ"، أي لا تقولوا للكذب الذي تصفُ ألسنتكم<sup>(2)</sup>.

ومن ذلك قراءة الأعرج وابن يعمر والحسن بخلاف، وابن أبي إسحاق، وعمرو ونعيم بن ميسرة: "السننكم الكذب" بالكسر. وقرأ الكذب بالفتح يعقوب، وقرأ الكذب بالضمّ مسلمة بن محارب، وقرأ الناس الكذب بالفتح، ثمّ يقول: الكذب وصف الألسنة<sup>(3)</sup>.

ونلاحظ أنّ هناك قراءة بالنصب على تقدير (أعني أو أذم على الشتم)، وقراءة بالضمّ على أنّها صفةً للألسنة، والجرّ بدلٌ من (ما المصدرية)، والقراءة المتواترة (الكذب) مفعولٌ به للفعل (تصف)، لأنّ جملة مقول القول (هذا حرام) تتكوّن من مبتدأ وخبر<sup>(4)</sup>، ونجد أنّ النصب للمفعول، أو النصب بتقدير (أذم أو أعني)، والضمّ والجرّ يختلف إعرابهما، بين الصفة والبدل.

ونجد أنّ قراءة الجماعة التي ترى النصب لكلمة (الكذب) على أنّها مفعولٌ به للفعل (تصف)، والقراءة الشاذة في الجرّ على البدل أو الصفة لـ(ما) الواردة في الآية، ونجد الاختلاف النحويّ توجهه الدلالة، فهي إمّا أن تذكر لتصف فعل الألسنة، أو تذكر لتكون بدلاً من (ما)، فالمعنى يعود على ما تصفه الألسنة، وليس على البدل من (ما).

## المبحث الثاني

وقفنا في هذا المبحث على العطف، وتناولنا حرفي العطف (الواو، ثمّ) ثمّ تطرّفنا إلى العطف على المحلّ، أو العطف على الموضع، مركزين على الفوارق النحويّة وأثرها في الدلالة.

العطف: العطف بحرف العطف الواو للجمع والمشاركة.

قال تعالى: "الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ"<sup>(5)</sup>.

قرأ أبو جعفر المدني بالرفع (رفث، وفسوق، وجدال)<sup>(6)</sup>، والعكبري يقول: "جَازَ لَكَ لَمَّا عَطَفَهُ عَلَى الْجِنْسِ الْمَنْفِيِّ، وَكَانَ جِنْسًا أَيْضًا، وَنَزَلَ (لَا) مَنْزِلَةً (لَيْسَ)"<sup>(7)</sup>، وقال الفراء: "إِنَّ مَجَاهِدًا رَفَعَ (الرَفَثُ) وَ(الْفُسُوقُ)، وَنَصَبَ (الْجِدَالَ)، وَهُوَ جَائِزٌ، فَمَنْ نَصَبَ أَتْبَعَ آخَرَ الْكَلَامِ أَوْلَهُ، وَمَنْ رَفَعَ بَعْضًا وَنَصَبَ بَعْضًا؛ لِأَنَّ التَّبَرُّتَ فِيهَا وَجْهَانِ، وَالرَّفْعُ بِالتَّنْوِينِ وَالنَّصْبُ بِحَذْفِ التَّنْوِينِ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ: وَقَرَأَ أَبُو رَجَاءٍ الْعَطَارِدِيُّ: فَلَا رَفَثًا وَلَا فُسُوقًا وَلَا جِدَالَ"

(1) ابن خالويه، مختصر الشواذ، ص78.

(2) الزمخشري، الكشاف، ص587.

(3) ابن جني، المحتسب، ج2، ص12.

(4) الدرويشي، محيي الدين، إعراب القرآن وبيانه، ج5، ص380.

(5) البقرة، الآية 197.

(6) ابن خالويه، المختصر، ص20.

(7) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج1، ص239.



بالنصب والتتوين في الثلاثة، وهي منصوبة على المصادر، وقرأ أبو جعفر بالرفع والتتوين في الثلاثة، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع (فلا رفثاً)، (ولا فسوقاً) والتتوين، وفتح (ولا جدالاً) من غير تتوين<sup>(1)</sup>، وقرأ الكوفيون ونافع بفتح الثلاثة من غير تتوين. ونقف على رأي الزمخشري في الفرق بين الرفع والنصب، ولم خصّ الجدال بالنصب: "لأنه فيه إخبار من الله أنه انتهى الجدال حول الوقوف بالمشعر الحرام أم بعرفة، فجاء كلمتا (الرفث والفسوق) في معنى النهي، وكأنه قيل: فلا يكون رفثاً ولا فسوقاً، والثالث بمعنى الإخبار بانتقاء الجدال، وأنه لا شك ولا خلاف في الحج، ويرجع ذلك وفق ما ورد في الكشاف: أن قريشاً كانت تخالف سائر العرب، فتقف بالمشعر الحرام، وسائر العرب يقفون بعرفة، وكانوا يقدمون الحج سنة ويؤخرونه سنة، وهو النسيء، فرد إلى وقت واحد، ورد الوقوف إلى عرفة، فأخبر الله تعالى أنه قد ارتفع الخلاف في الحج"<sup>(2)</sup>.

حاصلُ القراءات: الفروق النحوية والدلالية على النحو الآتي:

"فلا رفثاً ولا فسوقاً ولا جدالاً"، فالمعنى أن الرفث والفسوق جاء في معنى النهي، ولكن الجدال جاء بمعنى الإخبار، وهنا نقف على إحالة خارجية توضح الإعراب، وهي الخلاف على الوقوف بالمشعر الحرام أو بعرفة، وتقدم حسماً هذا الجدال في الآية في قوله تعالى: "أَلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ، وَلَمْ يَتَّبِعْ لِقِصَّةَ النَّسِيِّ وَجُوداً فِي هَذَا الْجِدَالِ".

والقراءة الشاذة: "فلا رفثاً ولا فسوقاً ولا جدالاً"، وقد نصبت على المصادر.

وهناك قراءة: "فلا رفثاً ولا فسوقاً ولا جدالاً" والرفع هنا على تقدير ليس، أو لا النافية للجنس، بين الرفع

والنصب.

وقراءة أخرى: "فلا رفثاً ولا فسوقاً ولا جدالاً"، وهنا نجد الدلالة قد قادت من قرأ بهذه القراءة، لأن الرفع

والتتوين قد اقترب من معنى النهي. والنصب في الجدال إحالة خارجية تعود إلى المناسبة الوارد ذكرها.

وعليه نجد فوارق نحوية كشفت عن الدلالة الكامنة وراء الحركة الإعرابية<sup>(3)</sup>.

قال تعالى: "لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ"<sup>(4)</sup>.

قرأ الجحدري: "والموفين بعهدهم عنه، والصابرون"<sup>(5)</sup>.

وفيهم خمسة أقوال: يكون (الموفون) رفعا بمعنى: (هم الموفون) مدحا للمضمين في (من آمن)،

والصابرين عطفاً على ذوي القربى، ويكون (الموفون) رفعا على (هم الموفون) و(الصابرين) بمعنى: وأعني

(1) الفراء، معاني القرآن، ص120.

(2) الزمخشري، الكشاف، ج2، ص120.

(3) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج1، ص120. والأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج2، ص281.

(4) البقرة، الآية 177.

(5) ابن خالويه، المختصر، ص19.

الصابرين، فهذه ثلاثة أجوبية لا مطعن فيها من جهة الإعراب وهي موجودة في كلام العرب، وأنشد سيبيويه الأبيات التي سبق ذكرها في النعت المقطوع، أما الكسائي فيقول: يجوز أن يكون (الموفون) نسقاً على (من)، و(الصابرين) نسقاً على ذوي القربى، إلا أن أبا جعفر قال: هذا القول خطأ وغلط بين؛ لأنك نصبت الصابرين ونسقتهم على ذوي القربى، ودخل في صلة (من) قبل أن تتم الصلة، وفرقت بين الصلة والموصول بالمعطوف<sup>(1)</sup>. والجواب الخامس: أن يكون (الموفون) عطفاً على المضمير الذي في (آمن)، و(الصابرين) عطفاً على (ذوي القربى)، وفي قراءة عبد الله (الموفين والصابرين) قال أبو جعفر: "يكونان منسوقين على (ذوي القربى)، وعلى المدح"<sup>(2)</sup>، ولدى الزمخشري وأبي حيان (الموفون) عطفاً على (من آمن)، وأخرج الصابرين منصوبةً على الاختصاص والمدح؛ فضل الصبر في الشدائد<sup>(3)</sup>، وقرأ الحسن والأعمش ويعقوب (والصابرون) عطفاً على (الموفون).

**وحاصل القراءات:** نجد قراءة الجماعة تعطفها على المضمير في (من آمن)، و(الصابرين) على ذوي القربى، والقراءة الشاذة قد جعلت (الموفين، والصابرين) عطفاً على ذوي القربى، ولكن السياق يقتضي عطفاً (الموفون) على الضمير في (من آمن) وهو الأذوق والأجود في الدلالة، والصابرين على ذوي القربى، أو على تقدير أعني، ولا يختلف الرسم العثماني.

#### الواو بين العطف والاستثناء وأثر ذلك في المعنى وتوضيح الحكم الشرعي:

قال تعالى: "وَأْتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ"<sup>(4)</sup>.

قرأ عليّ رضي الله عنه - وعبد الله والشعبي بالرفع<sup>(5)</sup>، وكأنهم قصدوا بذلك إخراجها عن حكم الحج، وهو الوجوب<sup>(6)</sup>.

وقوله: "العمرة لله"، بالنصب عطفاً على الحج، وبالرفع على الابتداء، و(لله) خبره، يشير إلى أن العمرة مستحبة؛ ولذلك قطعها عن الأمر<sup>(7)</sup>.

ويقول أبو حيان: "(والعمرة لله) بالرفع على الابتداء والخبر، فيخرج العمرة عن الأمر، ويفرد به الحج، وذهب جماعة من الصحابة إلى أن العمرة سنة، ومنهم ابن مسعود وجابر، ومن التابعين النخعي، ومن علماء الأمصار مالك وأبو حنيفة<sup>(8)</sup>، وقال السدي: في قوله وأتموا الحج والعمرة لله، أي أقيموا الحج والعمرة، وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: في قوله: وأتموا الحج والعمرة، يقول: من أحرم بحج أو بعمرة فليس له أن يحل

(1) النحاس، إعراب القرآن، ص 76.

(2) النحاس، إعراب القرآن، ص 77.

(3) الزمخشري، الكشاف، ص 109. والبحر المحيط، ج 2، ص 9.

(4) البقرة، الآية 196.

(5) ابن خالويه، المختصر، ص 20.

(6) الزمخشري، الكشاف، ص 118.

(7) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ص 237.

(8) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ص 80.

حتى يتمهما تمام الحجّ، وقال قتادة عن زرارة عن ابن عباس أنه قال: الحجّ عرفه، والعمرة الطواف، رواه مسلم (1244) من حديث ابن عباس موقوفاً<sup>(1)</sup>.

وهنا نجد الواو تدلّ على الجمع والمشاركة فكانت عاطفةً، ولما وجّه المعنى على خلاف ذلك، جاءت الواو للاستئناف، فالعطف يوجب إتمامها؛ لهذا جمعت مع الحجّ، بينما نجد الاستثناء قد جعلها جائزة أو مستحبةً، والفرق النحوي في النصب على العطف في قراءة الجماعة، وفي الرفع على الاستثناء في القراءة الشاذة.

### العطف على المعطوف عليه أو على المحل بالواو

قال تعالى: "وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"<sup>(2)</sup>.

قرأ أبي وابن مسعود "وبحر تمده سبعة أبحر"<sup>(3)</sup>.

ويقول الزمخشري: "قريء: (البحر) بالنصب عطفاً على اسم إن (ما) وبالرفع عطفاً على محل إن ومعمولها على أن لو ثبت كون الأشجار أقلاماً، وثبت البحر ممدوداً بسبعة أبحر، أو على الابتداء والواو للحال، على معنى ولو أن الأشجار أقلام في حال كون البحر ممدوداً، وفي قراءة ابن مسعود: (وبحر يمدّه)، على التوكيد.

فإن قلت: زعمت أن قوله (البحر يمدّه) حال في أحد وجهي الرفع، وليس فيه ضمير راجع إلى ذي الحال، قلت: هو كقوله:

وقد أعتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل<sup>(4)</sup>

ويجوز أن يكون المعنى و(بحرها) والضمير يعود على الأرض<sup>(5)</sup>.

وقرأ عبد الله (وبحر يمدّه) بالتوكيد وبالرفع، والواو للحال أو للعطف، وإن كانت الواو واو الحال كان (بحر)، وهو نكرة، مبتدأ، وذكروا في مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون واو الحال تقدمته نحو قوله:

(الطويل)

سرينا ونجم قد أضاء فقد بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارقي<sup>(6)</sup>

والشاهد في هذا البيت قوله: ونجم قد أضاء، حيث أتى بنجم مبتدأ، مع كونه نكرة<sup>(7)</sup>.

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص94.

(2) لقمان، الآية 27.

(3) ابن خالويه، المختصر، ص119.

(4) الزمخشري، الكشاف، ص839. وابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص66، المنيرية، مصر، د. ت

(5) الزوزني، شرح المعلقات السبع، ص43.

(6) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص186. وحداد، حنا، معجم شواهد النحو الشعرية، ص120.

(7) الهمداني، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص221.

**وحاصل القراءات:** أننا نجد قراءة الجماعة قد رفعت البحر على أنه مبتدأ، وجملته (يمده...) في محل رفع خبر لـ(البحر)، والواو وأو الحال، أما القراءة الشاذة فقد رفعت (البحر) عطفاً على محلّ إنّ واسمها، أو نصباً على اسم إنّ، وهو (ما) في إنّما. وقراءة جعلت البحر نكرة، وأعربتُه مبتدأً وما بعده خبر، وجازّ الابتداء بالنكرة إذا سبقَتْ بواو الحال.

### العطف ب(ثمّ)

قال تعالى: "مطاع ثمّ أمين"<sup>(1)</sup>.

قرأ (ثمّ) بضمّ التاء أبو حيوة<sup>(2)</sup>.

قرأ أبو جعفر وأبو حيوة وأبو برهم وابن مقسم (ثمّ) بضمّ التاء حرف عطف، والجمهور (ثمّ) بفتحها ظرف مكان للبعيد، وقال الزمخشري: "قُرئ (ثمّ) تعظيماً للأمانة وبياناً؛ لأنها أفضل صفات المعداد، وقال صاحب اللوامع: بمعنى مطاع وأمين، وإنما صارت (ثمّ) بمعنى الواو بعد مواضعها للمهلة والتراخي عطفاً، وذلك أنّ جبريل كان بالصفين معاً وفي حال واحدة، فلو ذهب ذاهباً إلى أنّ الترتيب والمهلة في هذا العطف بمعنى مطاع في المأ الأعلى ثمّ أمين عند انفصاله عنهم حال وحيه على الأنبياء، لجازّ، لو ورد به أثر"<sup>(3)</sup>، وقرأ الجمهور بفتح (ثمّ) على أنها ظرف مكان للبعيد والعامل فيه مطاع، أو ما بعده، وكان العطف بها للتراخي في الرتبة؛ لأنّ ما بعدها أعظم ممّا قبلها<sup>(4)</sup>.

الفرق النحوي بين الحرف والاسم، بين (ثمّ) بوصفها حرف عطف، و(ثمّ) بوصفها اسم إشارة يدلّ على ظرف المكان، فالدلالة متقاربة، فهو مطاع وأمين، ولكنّ (ثمّ) تأتي للمهلة، فهو مطاع في المأ الأعلى، وأمين، أو هو مطاع في المأ الأعلى، وأمين عندما يبتعد ناقلاً الرسالة الإلهية، فالدلالة تجيز الوجهين، ولكنّ قراءة الجماعة أدقّ، لأنّ الطاعة وتبليغ الرسالة بينهما مسافة مكانية تقتضي (ثمّ)، والقراءة التي رأيت (ثمّ) قد نظرت إلى الزمن، وهو المهلة، ونحن مع الكاننية لا الزمانية.

### العطف على الموضع أو على المعنى

قال تعالى: "وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلاّ هو ويعلم ما في البرّ والبحر وما تسقط من ورقه إلاّ يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلاّ في كتاب مبين"<sup>(5)</sup>.

قرأ ابن أبي إسحاق كلّهُ بالرفع (ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس)<sup>(6)</sup>.

(1) التكوير، الآية 21.

(2) ابن خالويه، المختصر، ص 169.

(3) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ص 426، وفتح القدير، 473/5.

(4) الشوكاني، محمد، فتح القدير، ص 1591.

(5) الأنعام، الآية 59.

(6) ابن خالويه، المختصر، ص 43.

وفي قراءة ابن أبي إسحاق وجهان: أن يكون عطفاً على محلٍ (من ورقة)، وأن يكون رفعاً على الابتداء وخبره (إلا في كتاب مبین)، كقولك: لا رجلٌ منهم ولا امرأةٌ إلا في الدار<sup>(1)</sup>، وقوله: ولا حبة... بالجرّ فيهنّ حملاً على لفظ ورقة، وبالرفع حملاً على موضع (من ورقة)<sup>(2)</sup>، باعتبار (من) زائدة لاستغراق جنس الورقة، وقوله: (ولا حبة ولا رطب ولا يابس) معطوفٌ على قوله (من ورقة)، ويتفق أبو حيان مع ما ورد لدى الزمخشري في أن الخبر (إلا في كتاب مبین)، والرفع على الابتداء، وقرأ الحسنُ وابنُ السميع بالرفع أيضاً. والعكبريُّ يعربُ (من ورقة) فاعلاً باعتبار (من) زائدة<sup>(3)</sup>.

**حاصلُ القراءات:** أن القراءة الشاذة ذهبُ إلى التأويل، حيثُ رفعت عطفاً على محلٍ ورقة؛ لأنها تعدُّ (من) زائدة؛ لتصحّ الجملة (تسقط ورقة)، وأما من جعلها مبتدأ فقد فصلها، وجعل خبرها (إلا في كتاب مبین)، وهنا نجدُ الفروقَ النحويّة، فالرطبُ واليابسُ من صفاتِ الحبة، وعليه تكونُ قراءة الجماعة على الجرّ، والشاذةُ تفصلُ ذلك وتجعلها مبتدأ، وكأنَّ الرطبَ واليابسَ في جملةٍ جديدةٍ وهي مرفوعةٌ على الابتداء، وخبرها ما بعدها.

### المبحث الثالث

وقد عرّجنا فيه على البدل المطابق وبدل الاشتمال، والبدل التفصيلي، وثمة فوارقٌ نحويّة ودلاليّة على النحو الآتي:

#### البدل

#### البدل المطابق

قال تعالى: "وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا (2) ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا (3)"<sup>(4)</sup>.

قرأ زيدٌ بنُ ثابتٍ (ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا) بالنصب، وقرأ مجاهدٌ (ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا) بالرفع، وقال أبانُ بنُ عثمان: "الذُرِّيَّةُ بالرفعِ النسل، والذُرِّيَّةُ بالكسرِ الأصل، وقال زيدٌ بنُ ثابتٍ: الذُرِّيَّةُ بكسرِ الذالِ ذُرِّيَّةُ الذُرِّيَّةِ، أي ولدُ الولد"<sup>(5)</sup>، وفي اللسان: "والذُرِّيَّةُ: من ذرأ الله الخلق؛ أي خلقهم، وأهلُ مكة يهزمون النبي والبرية والذُرِّيَّة"<sup>(6)</sup>، وأبو الفتح يقول: "يُحتملُ أصلُ هذا الحرفِ أربعةَ ألفاظٍ: ذرأ، ذرر، ذرو، ذرى"<sup>(7)</sup>.

وذُرِّيَّةٌ بالفتح نُصبتُ على الاختصاص، وقد يجعلُ وكيلاً، وذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مفعولي تتخذوا، أي لا تجعلوني أرباباً كقولهِ: "لا يأمرُكم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً" ومن ذُرِّيَّةِ المحمولين مع نوحٍ وعيسى وعزير،

(1) الزمخشري، الكشاف، ص 331.

(2) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ص 282.

(3) العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج 1، ص 245. والأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج 4، ص 149. والنحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ص 267.

(4) الإسراء، الآية 2-3.

(5) ابن خالويه، المختصر، ص 78.

(6) ابن منظور، لسان العرب، مادة ذرر، ج 4.

(7) ابن جني، المحتسب، ج 1، ص 156.

وقرى: (ذرية من حملنا) بالرفع بدلاً من واو تتخذوا<sup>(1)</sup>، وأبو حيان ينصبها على البدل من (وكيلاً)، أو على المفعول الثاني ليتخذوا، أو على إضمار أعني، وقرأت فرقة (ذرية) بالرفع وخرجها على أنها بدل من الضمير في يتخذوا على قراءة من قرأ بياء الغيبة<sup>(2)</sup>.

ونجد أنهم أبدلوا الاسم الظاهر (ذرية) من المضمير الواو في يتخذوا، وقرئت بالرفع، ولكن قراءة النصب كانت على النداء والاختصاص، وعدت المفعول الثاني لتتخذوا، ويجوز خفض على البدل من بني إسرائيل<sup>(3)</sup>.

**وحاصل القراءة:** أن (ذرية) تعرب بدلاً من الواو في (تتخذوا)، فجاءت مرفوعة، فالفرق يتجلى في الرفع. أما النصب فكان على البدل من وكيلاً، أو على النداء أو الاختصاص، في قراءة الجماعة، والدلالة تتضح عندما نجدهم يبدلون الظاهر من مضمير غائب لمن قرأ (يتخذوا) بياء الغيبة، والرفع هو الفرق الذي ظهر في القراءة الشاذة وعودته على الضمير الواو في تتخذوا، والظاهر لا يبدل من المضمير للفرق في المعنى في إبدال ذرية ما مضى بضمير مخاطب لا يتفقان في المعنى بين حاضر وغائب، يقول ابن يعيش: "ويبدل المظهر من المضمير الغائب دون المتكلم والمخاطب"<sup>(4)</sup>.

### بدل الاشتمال

قال تعالى: "وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ"<sup>(5)</sup>.  
قرأ يحيى وإبراهيم والزهرى: "من قبل أن تلاقوه" بكسر لام قبل، وقرأ مجاهد: "من قبل أن تلقوه" بضم لام قبل<sup>(6)</sup>.

ومن ذلك قراءة إبراهيم: "من قبل أن تلاقوه"، وقال أبو الفتح: "وجه ذلك أنك إذا لقيت الشيء، فقد لقيك هو أيضاً، فلما كان كذلك دخله معنى المفاعلة، كالمقاربة والمقاتلة"<sup>(7)</sup>، وصاحب اللسان يكتب:

"ما هو إلا الموت يغلي غاليه

مختلطاً سافله بعاليه.

لا بد يوماً أنني ملاقيه"<sup>(8)</sup>.

وقرأ النخعي والزهرى (تلاقوه) معناها معنى (تلقوه) وقرأ مجاهد (من قبل) بضم اللام مقطوعاً فيكون موضع (أن تلقوه) نصباً على أنه بدل اشتمال من الموت، فقد رأيتموه، أي عاينت أسبابه، وهي الحرب المستعرة،

(1) الزمخشري، الكشاف، ص 590.

(2) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج 6، ص 7.

(3) القيسي، مكي، مشكل اعراب القرآن، القسم الأول، ص 428.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 267.

(5) آل عمران، الآية 143.

(6) ابن خالويه، المختصر، ص 29.

(7) ابن جني، المحتسب، ج 1، ص 167.

(8) ابن منظور، اللسان، مادة علا، الجزء العاشر، ص 268، الموقع الإلكتروني <https://islamweb.net/>

كما قال: "لقد رأيت الموت قبل ذوقه"<sup>(1)</sup>، وقال العكبري: "(من قبل) يقرأ بضم اللام، وهو مبني، و(أن تلقوه) في موضع نصب بدل اشتمال"<sup>(2)</sup>.

الفرق بين القراءات نجدّه في قراءة الجماعة، فقد قرأت بالكسر على أنّ المصدر المؤول (أن تلقوه) مضاف إليه، وفي القراءة الشاذة قطعت قبل عن الإضافة، وقد بنيت على الضم، والمصدر المؤول (أن تلقوه) يعرب بدل اشتمال.

### بدل التفصيل

قال تعالى: "قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ التَّائِمَاتِ فَأُنْتَهتُنَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَهُمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ"<sup>(3)</sup>.

قرأ الزهري ومجاهد: "فئة تقاتل" بالخفض، وقرأ ابن أبي عبلّة: "فئة بالنصب"، وقرأ ابن مصرف: "يرونهم مثلهم" بالياء المضمومة<sup>(4)</sup>.

وقال أبو الفتح في قراءة ابن عباسٍ وطلحة: "يرونهم مثلهم" بياء مضمومة، وهذه قراءة حسنة المعنى، وذلك أنّ رأيت وأرى أقوى في اليقين من أريت وأرى، تقول: أرى أن يكون كذا؛ أي: هذا غالب ظني، وأرى أن سيكون كذا؛ أي: أعلمه وأتقنه، وأما قراءة الجماعة: (يرونهم)؛ فلأنها أقوى معنى، وذلك أنه أكد لفظاً، حتى لا يقع شكّ فيهم ولا ارتياب بهم أنهم مثلهم، فهذا أبلغ في معناه<sup>(5)</sup>.

والجمهور يرفع (فئة) على القطع، والتقدير إحداهما، فتكون فئة على هذا خبر المبتدأ المحذوف، أو على التقدير منهما؛ ليصبح مبتدأ محذوف الخبر. وقيل: الرفع على البدل من الضمير التقتا، وقرأ مجاهد والزهري وحيداً: (فئة) بالجر على البدل التفصيلي، وهو بدل كل من كل كما قال، ومنهم من رفع "كافرة"، ومنهم من خفضها على العطف، وقرأ ابن السميع وابن أبي عبلّة: (فئة) بالنصب على المدح، وتماثل هذا القول: إنه نصب الأولى على المدح والثانية على الذم، والزمخشري نصب (فئة) على الاختصاص<sup>(6)</sup> ونجد ذلك في بيت كثير عزة: **وكنْتُ كذي رجليْنِ رجلٍ صحيحَةٍ ورجلٍ رمى بها الزمانُ فثألت<sup>(7)</sup>**

والشاهد في البيت: قوله "رجل" في الموضعين بالجر، على البدل، ويُسمى بدل تفصيل من مجمل، ويجوزُ فيهما الرفع بتقديرهما خبرين لمبتدأين محذوفين، أو مبتدأين لخبرين محذوفين، وتقديرهما: "منهما رجل صحيحة، ومنها رجل...". وقد ورد الشاهد في الكتاب والخزانة برفع رجل على المبتدأ أو الخبر<sup>(8)</sup>.

(1) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص73.

(2) إعراب الشواذ، ج1، ص347.

(3) آل عمران، الآية 13.

(4) ابن خالويه، مختصر، ص27.

(5) ابن جني، المحتسب، ج1، ص154.

(6) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج2، ص411، والعكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج1، ص304.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص68.

(8) سيبويه، الكتاب، ج1، ص433. والبغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، ج5، ص211.



**حاصل القراءات:** نجد أنّ قراءة الجماعة كانت بالرفع على أنّها خبر (إحداهما المحذوفة) بدلالة الأخرى، أما الشاذة فقد عدّتها بدل تفصيلٍ من (فئتين)، والمتأمل للسياق الواردة فيه المفردة (فئة)، يرجح قراءة الجماعة؛ لأنّ الفئتين في يومٍ بدرٍ كانتا مختلفتين، وليستا متكافئتين، لقد كانت فئة مؤمنة وأخرى كافرة، فالدلالة توجه الإعراب نحو المبتدأ والخبر، وتجعلها مرفوعةً، وليست مجرورةً بدل تفصيلٍ؛ إذ تجعل الفئتين متعادلتين في العدد والتوجه.

## الخاتمة

المتأمل للقراءات الشاذة يجدها كنزاً لغوياً ورافداً خصباً لدارس اللغة العربية، فهي شاهدٌ على وصف العربية في تلك الحقبة التاريخية التي كانت في ظلّ الإسلام مزدهرةً، وعلوم القرآن والقراءات متسرّبةً، فكانت درعاً حصيناً وما زالت لهذا الدين الحنيف، ومحافظةً على هذا النصّ المقدس من أيّ زيفٍ أو تحريفٍ. فالقراءات القرآنية تنوعت في طرائق أدائها تيسيراً وتسهيلاً على قارئ هذا القرآن العظيم، وإذا وُجدت فوارق في القراءة المتواترة، قراءة حفصٍ عن عاصمٍ وهي المتوافرة لدينا، والقراءات الشاذة فهذه الفوارق إنّ نحوياً وإن دلاليّاً فهي من باب التنوع والتغاير لا من باب التناقض والتعارض، وقد وقفنا في هذا البحث على هذه الأوجه مفصلين الوجهة النحوية والبعد الدلالي الذي أطرها، فخرج البحث بنتائج نجملها في الآتي:

- إنّ النعت بموضوعاته المختلفة: النعت الحقيقي والنعت السببي والنعت المقطوع قد اشتمل على فوارق نحوية ودلالية، منها ما تعلق بتغيير الحركة الإعرابية لاختلاف الوظيفة النحوية للمفردات، من مثل: (المتين) بين الرفع والجرّ، فمن رفع وصف الرزاق؛ لأنّ المتين اسمٌ من أسماء الله، تعالى، ومن جرّ وصف القوة؛ لأنّ المتين الحبل القويّ. وكذلك (الكذب) بين النصب والجرّ، فمن نصب وصف فعل الألسنة، ومن جرّ أبدلها من (ما) للتعميم على كلّ كذوب، دون تغيير في الرسم العثمانيّ. وهناك مفرداتٌ حدثت فيها تقديم وتأخير، من مثل: (أصلها ثابت)، و(ثابت أصلها)، وفي الدلالة أنّ الثبات للأصل وهو أساس الشجرة، ومن قدّم (ثابتاً) جعل الثبات للشجرة، وبين الجملة الإسمية والنعت السببي يوجد فرق في المعنى، كما لاحظناه في تعليق صاحب الكشاف. وهناك من تغير بناؤها وخرجت على الرسم العثمانيّ، مثل: التائبون، والتائبين بين النعت المقطوع والنعت الحقيقي، فالنعت المقطوع في قراءة الجماعة أقوى في الدلالة، إضافة إلى أنّه لا يدع مجالاً للإطناب بتوالي الصفات، فإذا تعددت الصفات إيجاباً جاز القطع فيها، مثلما ذكر أبو حيان، وإذا اختلفت جاز العطف.

- ولا يختلف العطف عن النعت في الفوارق النحوية والدلالية، فكلاهما من أرومة التوابع، فنجد أنّ التغيير في الحركة بين (ثمّ، وثمّ)، إنّ حرفاً وإنّ اسماءً، وأثر المعنى في ذلك من خلال السياق الذي وردتا فيه، ففي قوله تعالى: "مطاع ثمّ أمين"، أي أنّه مطاعٌ وأمينٌ مع وجود مهلة، و"مطاع ثمّ أمين" في مكانين بينهما بعد. وهناك اختلاف في الحركة الإعرابية ترتب عليه اختلاف في النحو والدلالة والحكم الشرعيّ، ففي قوله تعالى: "وأتموا الحجّ والعمرة لله" بنصب العمرة أو رفعها، فنصبها على الوجوب، ورفعها على الجواز. وكذلك "ولا رطب، ولا يابس" بين الجرّ عطفاً على ورقة، أو الرفع على الابتداء، أو على محلّ من ورقة، كما أنّنا نجد



اختلافًا في الرسم العثماني في كلمة (والموفين) المعطوفة على الضمير المستتر في (من آمن) أو الاسم الظاهر، وهو (نوي القربى)، وفي كلمة (وبجر يمده) التي جاءت نكرة عطفاً على محل إن واسمها.

• ولا يختلف البدل عن النعت والعطف، فقد وجدنا فوارق نحوية ودلالية في (أن تلقوه)، بين الجر على الإضافة، وهذا في حالة الموت الطبيعي، أما أن يكون بدل اشتمال فيحتاج إلى إحالة خارجية من خلال رؤية أسباب الموت وهي الحرب المستعرة التي تكشف عنها المناسبة، في يوم بدر. وهناك اختلاف الموقع الإعرابي لـ (قبل) بين البناء والإعراب، وتغير حركتها بين الضم والكسر، واختلاف حركة (ذرية) بين الرفع على أنها بدل من الضمير في (تتخذوا)، أو أنها بدل من (وكيلاً)، وهناك توسع في دلالة الذرية. وكذلك (فئة) فقد أعربت بدل تفصيل مجرورة، أو مرفوعة على الابتداء، الرفع لاختلاف الفئتين: إحداهما مؤمنة والأخرى كافرة، فالمعنى يرجح الرفع، أما الجر فيجعل الفئتين متكافئتين.

• المتأمل لبعض القراءات الشاذة التي فيها فوارق نحوية يجدها تنسجم مع نحو النص، وتختلف عن قراءة الجماعة التي تتوافق مع نحو الجملة، ومنها على سبيل المثال، كلمة (التائبين)، فقراءة الجماعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هم)، وإعرابها على النعت المقطوع، والقراءة الشاذة على أنها نعت لكلمة (المؤمنين) الواردة في الآية السابقة لها، وهنا نجد إحالة سياقية وفق نحو النص، ولو قمنا بعملية استبدال للضمير (هم) المقدر في جملة النعت المقطوع، نجد أنه يرجع على (المؤمنين)، وبالتالي نجد مفردتي الاستبدال، وهو استبدال الضمير (هم) بالاسم الظاهر (المؤمنين)، والإحالة السياقية على الآية السابقة للوقوف على إعراب كلمة (المؤمنين) التي هي في محل جر، وعليه تكون (التائبين) في القراءة الشاذة نعتاً لكلمة المؤمنين. وينسحب ذلك على (والموفون)، وكذلك وجود إحالة خارجية في (من قبل أن تلقوه). يقول أحمد عفيفي: "هناك جملة النظام والجملة النصية، فجملة النظام تعطي المعنى المستقل عن السياق، أما الجملة النصية فهي التي تتواصل مع جملة أخرى تكون في نص ما، ولا تفهم إلا من خلال الدمج؛ ليحدث الاتساق والانسجام"<sup>(1)</sup>.

(1) عفيفي، أحمد، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص 19.

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب، مطبعة الخانجي، القاهرة، ج5، ط2، 1984م.
- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، قدم له علي محمد الضباع، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2002م.
- ابن جني، المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصيف، وعبد الفتاح شلبي، ط2، وقدمها محمد بشير الأدلبي، د. ت.
- الجوهري، الصحاح، تحقيق أحمد العطار، ط4، 1990م.
- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج2، دار الفكر، بيروت، 2010م.
- ابن خالويه:
- كتاب البديع، تحقيق جايد مخلف، مركز البحوث والدراسات السنوية، العراق، 2007م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د. ت.
- الدرويشي، محيي الدين، إعراب القرآن وبيانه، ج5، دار اليمامة للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ط3، 1992م.
- الزبيدي، تاج العروس، ج36، تحقيق عبد الكريم العزباوي، الكويت، 2001م.
- الزمخشري، جار الله، تفسير الكشاف، اعتنى به وخرج أحاديثه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2009م.
- الزوزني، شرح المعلقات السبع، مكتبة المعارف، بيروت، 1983م.
- سيبويه، أبو بشر بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1988م.
- الشوكاني، محمد، فتح القدير، دار المعرفة، بيروت، ط4، 2007م.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
- عفيفي، أحمد، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001م.
- العكبري، أبو البقاء:
- إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد عزور، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.
- إملاء ما منّ به الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت.
- عنتر، الديوان، تحقيق محمد مولوي، المكتب الإسلامي، 1964م.

- الفراء، أبو زكريا الديلمي، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د. ت.
- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2005م.
- القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، القسم الأول، ط2، 1984م.
- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ.
- لبيد، الديوان، دار صادر، بيروت.
- ابن منظور، لسان العرب، مادة ذرر، ج 4، دار صادر، بيروت، د. ت.
- النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، دار المعرفة بيروت، ط2، 2008م.
- ابن يعيش، شرح المفصل، قدم له: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م، ج2.

#### الرسائل الجامعية

- جاد الله داليا، القراءات القرآنية الشاذة في النصف الأول من القرآن الكريم، دراسة نحوية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012م، تناولت الباحثة القراءات الشاذة في الأسماء والأفعال والحروف وتوجيه النحاة والمفسرين لكل منها.
- محمد بزمول، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، رسالة دكتوراه منشورة، دار الهجرة، السعودية، 1413هـ، وقد استعرض الباحث فيها القراءات القرآنية بشكل عام، ودرس القراءات المتواترة والشاذة.

#### الدوريات

- الجهيني، عبد العزيز، الترجيح النحوي للقراءة الشاذة على القراءة المتواترة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م26، ع2، 2018م.
- القرشي، عبد الله، القراءات الشاذة وأثرها في التفسير، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد السابع، جمادى الآخرة، 1430هـ.
- الورد، علي، الصيغة الاسمية في كتب (القراءات الشاذة)، لابن خالويه، دراسة دلالية، مجلة الأستاذ، ع220، ج1، سنة 2017م.